

Distr.: General
27 January 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الحادية والثلاثون

البندان ٢ و ٣ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية بما في ذلك الحق في التنمية

مسألة إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في جميع البلدان

تقرير الأمين العام*

موجز

يبحث هذا التقرير في المنهجيات المستخدمة على الصعيد الوطني لقياس مدى إعمال حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويبدأ التقرير باستعراض التزامات الدول إزاء قياس الأعمال التدريجي والفوري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وينتقل بعد ذلك إلى تحليل العناصر اللازمة لوضع أدوات ومؤشرات قياس ملائمة تراعي منظور حقوق الإنسان. واستناداً إلى أمثلة عن ممارسات الدول، يحدد التقرير مبادئ لوضع منهجية ملائمة لقياس حقوق الإنسان. وانطلاقاً من ذلك، وُضع عدد من التوصيات بشأن قياس حقوق الإنسان ونهج قائم على حقوق الإنسان متبعة إزاء البيانات والإحصاءات.

* قدّم هذا التقرير متأخراً عن مواعده لتضمينه أحدث المعلومات.



الرجاء إعادة استعمال الورق

150216 190216 GE.16-01120 (A)



المحتويات

الصفحة

٣	أولاً- مقدمة
٣	ثانياً- من الالتزامات إلى النتائج: الحاجة إلى قياس التقدم المحرز
٣	ألف - قياس الالتزامات
٦	باء - قياس الالتزامات الفورية والإعمال التدريجي
١٠	جيم - تحديد الأولويات واستخدام الموارد المتاحة إلى أقصى حد
١١	ثالثاً- المساءلة
١٤	رابعاً- تحديد الأولويات والتصنيف
١٥	خامساً- مشاركة عامة الناس والجهات ذات المصلحة، لا سيما في التصميم والجمع والتحليل وما يلحق ذلك من صنع للقرارات
١٧	سادساً- الاستقلالية في جميع مراحل العملية وصنع القرارات بصورة مشروعة
١٩	سابعاً- الحق في المعلومات والشفافية في جميع مراحل العملية، بما في ذلك احترام المواعيد، والنشر، ومدى التوافر، وإمكانية الوصول
٢٠	ثامناً- السرية والضمانات الأخرى، بما فيها حقوق الإنسان، والمعايير الأخلاقية والإحصائية
٢١	تاسعاً- الاستنتاجات والتوصيات

أولاً- مقدمة

- ١- يُقدّم هذا التقرير وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان ١٢/٢٨، الذي طُلب فيه إلى الأمين العام أن يواصل إعداد تقرير سنوي عن مسألة إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في جميع البلدان وتقديمه إلى مجلس حقوق الإنسان في إطار البند ٣ من جدول الأعمال، مع تركيز خاص على تجميع أفضل الممارسات التي اعتمدها الدول لقياس التقدم المحرز فيما يتعلق بإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك المؤشرات الوطنية للمضي قدماً في إعمال هذه الحقوق.
- ٢- واستُخدمت منهجيات كمية ونوعية مختلفة لقياس حقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأكثر هذه المنهجيات استخداماً هي مؤشرات حقوق الإنسان^(١). ويستند هذا التقرير إلى طائفة واسعة من الممارسات المجمعة من مصادر مختلفة تشمل الدول والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (مفوضية حقوق الإنسان) وغيرها من المنظمات^(٢). ويبدأ التقرير بتحليل التزامات الدول المتصلة بقياس التقدم المحرز في إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وينتقل بعد ذلك إلى استعراض العناصر الرئيسية لأدوات وعمليات قياس مدى احترام حقوق الإنسان من خلال تقديم أمثلة عن ممارسات الدول.

ثانياً- من الالتزامات إلى النتائج: الحاجة إلى قياس التقدم المحرز

ألف- قياس الالتزامات

- ٣- يندرج قياس حالة حقوق الإنسان ورصدها في صلب الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان. والدول، ما لم تقيّم التقدم أو التراجع المسجل فيما يتعلق بإعمال حقوق الإنسان على الصعيد

(١) في هذا التقرير، يحيل مصطلح "مؤشرات حقوق الإنسان" إلى معلومات محددة بشأن حالة موضوع أو حدث أو نشاط أو نتيجة مما يمكن ربطه بقواعد ومعايير حقوق الإنسان؛ ويعالج ويعكس مبادئ وشواغل متعلقة بحقوق الإنسان؛ ويمكن استخدامه لتقييم ورصد تعزيز وإعمال حقوق الإنسان (انظر الفقرة ٧ من الوثيقة HRI/MC/2006/7).

(٢) على سبيل المثال، تقارير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومؤشرات حقوق الإنسان (انظر E/2011/90 و E/2007/82 و E/2009/90)؛ والعمل المتعلق بمؤشرات حقوق الإنسان التي وضعتها مفوضية حقوق الإنسان واعتمدها هيئات المعاهدات (انظر A/HRC/27/41 و HRI/MC/2006/7 و HRI/MC/2008/3)؛ ومنشور مفوضية حقوق الإنسان، "مؤشرات حقوق الإنسان: دليل للقياس والتنفيذ"؛ واجتماع الخبراء بشأن النهج القائمة على حقوق الإنسان المتبعة إزاء البيانات والإحصاءات، والممارسات الجيدة، والدروس المستفادة، المعقود في جنيف في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥؛ ومنشور منظمة الصحة العالمية، صحة المرأة والطفل: أدلة على أثر حقوق الإنسان (٢٠١٣)؛ والمنشور Catarina de Albuquerque and Virginia Roaf, *On the Right Track: Good Practices in Realising the Rights to Water and Sanitation*.

الوطني، لا تحصل على المعلومات الضرورية لوضع القوانين والسياسات والبرامج التي ستمكنها من الوفاء بالتزاماتها. كما يرتبط ذلك ارتباطاً وثيقاً بمفهوم السياسات القائمة على الأدلة.

٤- وعلاوة على ذلك، لا تستطيع الدول، ما لم ترصد تطبيق القوانين والسياسات والبرامج، إدخال التعديلات الضرورية لبلوغ نتائجها المتوخاة^(٣). فعلى سبيل المثال، كان عدد من مدن كندا، بما فيها كالغاري وإدمونتون وأوتاوا وفانكوفر، يجري استقصاءات لتعداد السكان المشردين كلٌّ في مدينته. وبفضل هذه المعلومات، استطاعت المدن أن ترصد الحالة وتكيّف سياساتها وبرامجها المتعلقة بالسكن والمشردين^(٤).

٥- إن عملية قياس ورصد حالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في بلد ما هي مسألة محاسبة المكلفين بواجبات إزاء أصحاب الحقوق. وهي أيضاً عنصر أساسي عند النظر في حماية هذه الحقوق أمام المحاكم.

٦- لقد ذُكرت آليات حقوق الإنسان الدول مراراً بأن عليها، تماشياً مع التزاماتها المترتبة على المعاهدات^(٥)، قياس مدى إعمال حقوق الإنسان وتقديم بيانات ومؤشرات موثوق بها. وتدعو آليات حقوق الإنسان، بمن فيها المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الدول الأطراف بانتظام إلى اعتماد مؤشرات ومعايير مناسبة في إطار استراتيجياتها وسياساتها الوطنية، بما في ذلك الإحصاءات المصنفة والحدود الزمنية. ومثلما ذكر المقرر الخاص المعني بالحقوق في الغذاء، ثمة شرط أساسي لتحديد "الخطوات المناسبة" هو وضع نظام لجمع وتحليل البيانات المتعلقة بالوضع الحقيقي لإعمال الحق في الغذاء. ويجب أن تجمع المعلومات وتحلل بانتظام لرصد التقدم المحرز، أو النقص المسجل، من أجل تعديل السياسات والبرامج غير الفعالة (انظر الفقرة ٨ من الوثيقة A/HRC/25/57/Add.1).

٧- وفي بعض الحالات، يُنظر إلى مؤشرات التنمية خطأً على أنها تعادل مؤشرات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فهاتان المجموعتان مختلفتان في جوانب رئيسية. أولها أن مؤشرات

(٣) على سبيل المثال، الافتقار إلى بعض البيانات الذي يمنع هيئات القطاع العام من التصدي بصورة سليمة إلى أوجه انعدام المساواة ويترك بعض الفئات على الهامش (انظر Verena Brähler, "Departments need to deal with their data gaps if government is serious about tackling inequality", Civil Service World, 30 October 2015, available at www.civilserviceworld.com/articles/opinion/departments-need-deal-their-data-gaps-if-government-serious-about-tackling).

(٤) انظر Vancouver's Housing and Homelessness Strategy, 2012-2021 (<http://vancouver.ca/people-programs/vancouvers-housing-strategy.aspx>) and Edmonton's 10-Year Plan to End Homelessness by 2019 (www.edmonton.ca/city_government/news/2014/edmontons-10-year-plan-to-end-homelessness-makes-progress.aspx).

(٥) مثل تلك الواردة في المادة ١٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليق العام رقم ٣ (١٩٩٠) بشأن طبيعة التزامات الدول الأطراف الصادر عن اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

حقوق الإنسان تستند إلى معايير قانونية دولية وترتبط بمفهوم المساواة المقابل لها، وهو يُعد تفتقر إليه مؤشرات التنمية. وثانيها أن مؤشرات التنمية عادة ما لا تتضمن المبادئ الشاملة لحقوق الإنسان، مثل عدم التمييز. وتصمم مؤشرات حقوق الإنسان لكشف التمييز وانعدام المساواة في القانون والواقع العملي؛ ولا يمكن كشفهما إلا إذا وُجدت بيانات مصنفة بحسب نوع الجنس والسن والإثنية ونوع الإعاقة والوضع من حيث الهجرة وغير ذلك من أسباب التمييز المحظورة. وإضافة إلى ذلك، غالباً ما تنظر مؤشرات التنمية بالأساس إلى النتائج ولا تعير اهتماماً كبيراً يذكر إلى العملية المفضية تلك النتائج. فعلى سبيل المثال، قد تكون مؤشرات النتائج عرضاً إيجابية بسبب تحسن عام في الوضع الاقتصادي للبلد وليس بالضرورة بسبب إجراءات حكومية مدروسة ومحددة الأهداف. ويمكن لمؤشرات النتائج أيضاً أن تكشف عن ركود أو تراجع في التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية نتيجة لوضع اقتصادي سيء أو عوامل لا تتحكم فيها الدولة (مثل تدابير التقشف المفروضة من الخارج) ولا تعكس جهود الدولة في سبيل إعمال حقوق الإنسان تدريجياً. ولكي يتسنى للدول تقييم التقدم المحرز في تمتع كل فرد موجود على أراضيها أو خاضع لسلطاتها بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يجب ألا يقتصر جمعها وتحليلها ونشرها للبيانات على بيانات اقتصادية مثل الناتج المحلي الإجمالي. بل إنه يجب تناول مسائل مثل التحصيل العلمي وإمكانية اللجوء إلى العدالة والأمن الغذائي وحرية التعبير وجودة الرعاية الطبية، ومسائل عديدة أخرى، باتخاذ الدولة تدابير عملية ومدروسة ومحددة الأهداف.

٨- غير أن عدداً من الدول يعتمد تدابير محدّدة بشأن حقوق الإنسان في الأطر السياسية الوطنية. ومنذ عام ٢٠١٠، تعكف المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ومكتب رئيس الوزراء ومجلس الوزراء ووزارات عديدة ومنظمات المجتمع المدني في نيبال على وضع عدد من مؤشرات حقوق الإنسان بدعم من مفوضية حقوق الإنسان في مرحلة أولى. وتستخدم المؤشرات لرصد تنفيذ خطط العمل، بما في ذلك خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان وخطة العمل المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذوي، ورصد الوفاء بالالتزامات المتعلقة بتقديم التقارير إلى هيئات المعاهدات. ويجري توسيع نطاق المؤشرات المتعلقة بالحقوق في الغذاء الكافي في إطار الشبكة العالمية للحقوق في الغذاء والتغذية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة^(٦). ويكرّس الدستور طائفة واسعة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك واجب الحكومة رصد تنفيذ سياسات الدولة وبرامجها وإعداد تقارير سنوية بشأن تنفيذها لكي تعرض على البرلمان^(٧).

٩- وفي عام ٢٠١٠، أنشأت كينيا فريق عمل يضم ممثلين عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كينيا ووزارة التفويض والتخطيط وغيرهما من الكيانات الحكومية، بغرض تشجيع استخدام المؤشرات ضمن الوكالات الحكومية. وفي عام ٢٠١٣، نشرت اللجنة بمساعدة مركز الحقوق

(٦) انظر مؤشرات رصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في نيبال. متاح على الرابط الإلكتروني التالي:

www.nhrcnepal.org/books.php?&nstart=1&start=3&num_totrec=43&n=&page=B

(٧) انظر المادة ٥٣ من الدستور. متاح على الرابط الإلكتروني التالي: www.mofa.gov.np/the-constitution-of-nepal

الاقتصادية والاجتماعية، وثيقة أساسية بعنوان رصد السياسات القائمة على الحقوق، يتضمن وحدات عديدة بشأن مؤشرات حقوق الإنسان التي وضعتها المفوضية. وفي عام ٢٠١٤، صدر دليل بشأن الإبلاغ الوطني عن التقدم المحرز فيما يتعلق بخطة التنمية "رؤية كينيا لعام ٢٠٣٠"، تضمن فصلاً عن رصد حقوق الإنسان واستخدام المؤشرات^(٨).

١٠- وأعدت لجنة جنوب أفريقيا لحقوق الإنسان واليونيسيف تقييماً وطنياً باستخدام مؤشرات رئيسية لتحليل إعمال حقوق الطفل، بما في ذلك الحق في تسجيل المواليد، والحق في الماء، والحق في خدمات الصرف الصحي، والحق في السكن، والحق في الرعاية الأبوية والاجتماعية، والحق في الغذاء الكافي^(٩).

باء- قياس الالتزامات الفورية والإعمال التدريجي

١١- يرتبط قياس التقدم المحرز فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالالتزامات احترامها وحمايتها وإعمالها. فالالتزامات الفورية والإعمال التدريجي كلاهما يحتاج إلى رصد. وتشمل الالتزامات الفورية إلغاء أي تمييز في القانون وفي الواقع العملي؛ وضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (مثل الحق في إنشاء النقابات العمالية) وعناصر تلك الحقوق (مثل الضمان القانوني للحياة) التي لا تخضع للإعمال التدريجي؛ واتخاذ الخطوات اللازمة لإعمال هذه الحقوق إعمالاً كاملاً؛ وضمان عدم التراجع؛ وضمان حد أدنى من الالتزامات الأساسية. وينبغي أن ترصد كل من الخطوات المتبعة والنتائج المحققة لفائدة الفئات السكانية المعنية. ويعني ذلك أيضاً أنه "ينبغي أن تستخدم الاستراتيجيات والسياسات والخطط الوطنية مؤشرات ومعالم مناسبة، مصنفة بحسب أسباب التمييز المحظورة"^(١٠).

١٢- ويتمثل صلب مفهوم الإعمال التدريجي^(١١) في الالتزام الفوري والمتواصل باتخاذ التدابير المناسبة لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إعمالاً كاملاً باستخدام الموارد المتاحة إلى أقصى حد. ويقتضي تقييم عناصر هذه الحقوق التي يتعين إعمالها تدريجياً قياس العديد من

(٨) للاطلاع على المزيد من المعلومات، انظر: *Rights-based Policy Monitoring* (available at www.cesr.org/downloads/knchr.esr.primr.pdf?preview=1) and *Second National Handbook of National Reporting: Indicators for the Second Medium-Term Plan 2013-2017 of Kenya Vision 2030* (Ministry of Devolution and Planning, 2014, available at www.devolutionplanning.go.ke)

(٩) انظر: *South Africa's Children, A Review of Equity and Child Rights* (2011). متاح على الموقع www.unicef.org/southafrica/SAF_resources_factschildrens11.pdf

(١٠) انظر اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليم العام رقم ٢٠ (٢٠٠٩) بشأن عدم التمييز في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الفقرة ٤١.

(١١) كما ينص على ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادة ٢(١)؛ واتفاقية حقوق الطفل، المادة ٤، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، المادة ٤(٢).

مكوناتها. وينبغي أن تكون الخطوات المتبعة لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية متأنية وملموسة ومحددة الهدف، وأن تستخدم الموارد المتاحة على أكفأ وجه ممكن، للانتقال بأسرع وأنجع ما يمكن نحو إعمال الحقوق إعمالاً كاملاً^(١٢).

١٣- إن الالتزام بالقياس حاضراً لتذكير الدول بأن مفهوم إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تدريجياً ليس مجرد بيان موقف بل هو التزام يجب أن يوثق بصورة دقيقة من خلال رصد ما يلي:

- (أ) الخطوات المحددة الهدف والمتبعة على الصعيد الوطني؛
- (ب) الخطوات المحددة الهدف المتخذة عن طريق المساعدة والتعاون الدوليين؛
- (ج) استخدام الموارد المتاحة إلى أقصى حد (بما فيها الموارد على صعيد القدرات البشرية والمالية وغيرها من الموارد الحكومية الأخرى)^(١٣)؛
- (د) استخدام جميع السبل المناسبة، بطرق منها القوانين والسياسات والبرامج المناسبة؛
- (هـ) التحديد الواضح للجدول الزمني والمؤشرات والمعالم^(١٤).

١٤- ولهذه الأغراض، لا بد من وضع نظام تقييم ورصد وطني موحد وحسن التصميم وتحديثه بانتظام. فمثل هذا النظام يضيف المزيد من الفعالية على السياسات والبرامج ووضع الميزانيات. كما يساعد في تحسين تقديم الدول تقاريرها إلى مختلف آليات حقوق الإنسان الدولية^(١٥). ويتعين أن يربط هذا النظام بين الجهود التي تبذلها الدول على أرض الواقع بما تشعر به الفئات السكانية المعنية من نتائج قابلة للقياس وبما يقابلها من التزامات متصلة بحقوق الإنسان.

١٥- وبالنظر إلى عالمية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتصرف، وترابطها وتشابكها وعدم قابليتها للتجزئة، فإن تقييم أحد الحقوق لا يمكن أن يرتبط بالكامل بقطاع بعينه أو بتحسين عامل واحد فقط. ولا بد أن تدرج الأرقام في سياقها. فعلى سبيل المثال، لا يمكن تقييم التقدم في إعمال الحق في الماء فقط بتحقيق زيادة عدد نقاط الحصول عليه. وقد يتعين أيضاً تضمين التحليل

(١٢) انظر التعليق العام رقم ٣ للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

(١٣) انظر التعليق العام رقم ٥ (٢٠٠٣) للجنة حقوق الطفل بشأن التدابير العامة لتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل.

(١٤) يشار إلى قرار لجنة حقوق الإنسان ٢٠/١٩٩٤ وقراراتها اللاحقة التي تدعو الدول الأطراف إلى تحديد نقاط مرجعية وطنية محددة مصممة لإنفاذ الحد الأدنى من الالتزام الأساسي المتمثل في ضمان الوفاء بالمستويات الأساسية الدنيا لكل واحد من الحقوق.

(١٥) ذكر المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء في تقريره المتعلق ببعثته إلى نيكاراغوا أن "القانون ينص على تصميم وتنفيذ وتقييم نظام معلومات موحد بشأن الأمن الغذائي والتغذوي. وينبغي أن يساعد ذلك في معالجة التشتت في مجال تشخيص انعدام الأمن الغذائي والضعف الغذائي، بالنظر إلى مجموع المؤشرات المستخدمة حتى الآن في سياق مختلف عمليات التخطيط... ويوصي المقرر الخاص بوضع نظام موحد للمؤشرات والأهداف والمعالم لرصد امتثال الدولة لالتزام الحق في الغذاء إعمالاً تدريجياً". (انظر الفقرة ٣٤ من الوثيقة A/HRC/13/33/Add.5)

عوامل أخرى مثل التوزيع الجغرافي لهذه النقاط أو القدرة على تحمل تكاليف نقاط الحصول على المياه هذه أو مدى تيسر وصول مختلف الفئات السكانية إليها.

١٦- وتحدث فيتنام في تقريرها الدوري المقدم إلى اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن وجود نظام مؤشرات رصد وتقييم لقياس التقدم المحرز في الحد من الفقر (انظر الفقرة ٣٤٣ من الوثيقة E/C.12/VNM/2-4):

يخضع تنفيذ الأهداف المتعلقة بالنمو والحد من الفقر للرصد والتقييم على جميع المستويات الوطنية والوزارية والمحلية وفي جميع المناطق الريفية والحضرية بالنسبة إلى الجنسين وكل فئات المجتمع. ويشمل نظام مؤشرات رصد وتقييم مدى تنفيذ الاستراتيجية الشاملة للنمو والحد من الفقر ما يلي:

(أ) مؤشرات تقييم نتائج النمو الاقتصادي والحد من الفقر؛

(ب) مؤشرات رصد وتقييم إسهامات الاستراتيجية؛

(ج) مؤشرات رصد وتقييم نتائج أهداف الاستراتيجية؛

(د) مؤشرات تقييم آثار كل برنامج واستراتيجية على الفقراء والمجتمع ككل. ووضع هذا النظام تحديداً لكل إقليم، ومقاطعة، ومنطقة ريفية وحضرية، ولكل واحد من الجنسين. وستُحدّد بعض المؤشرات بحسب المجموعة الإثنية والفئة الاجتماعية والمجالات الاقتصادية.

١٧- وفي المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، عملت لجنة المساواة وحقوق الإنسان، بالشراكة مع اللجنة الاسكتلندية لحقوق الإنسان، على وضع إطار لقياس حقوق الإنسان في إنكلترا واسكتلندا وويلز. ويهدف الإطار إلى توفير مجموعة مؤشرات لقياس التقدم المحرز في أعمال حقوق الإنسان ومساعدة اللجنة على الاضطلاع بولايتها من حيث الرصد وتقديم التقارير، بما في ذلك إلى البرلمان. ويشمل عملها عقد مشاورات واسعة مع مجموعة من الوكالات الحكومية ومنظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني، وكذا إنشاء موقع إلكتروني مخصص للمشاورات الإلكترونية. وتُستقى المؤشرات الموضوعية من مصادر متنوعة للبيانات، بما فيها مصادر بديلة مثل البيانات التي تستند إلى أحداث جمعتها منظمات حقوق الإنسان وآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. واستُخدمت المؤشرات الموضوعية في تقرير اللجنة الأخير "هل بريطانيا أكثر إنصافاً؟" فيما يتعلق بتكافؤ الفرص والتحرر من أعمال التمييز والمضايقات غير القانونية. وتتاح معلومات مفصلة عن المؤشرات وتحليلها بحسب "المجال"، أي: الحياة، والصحة، والأمن المادي، والأمن القانوني، والتعليم، ومستويات المعيشة، والأنشطة الإنتاجية والقيمة، والحياة الفردية والأسرية والاجتماعية، والهوية والتعبير واحترام الذات، والمشاركة والتأثير وإبداء الرأي. وبُذلت جهود خاصة لقياس أوجه التفاوت، وذلك بالاستناد إلى سلسلة من البيانات المصنّفة بحسب السن، والإعاقة، وتغيير نوع الجنس، والزواج والقران المدني، والحمل والأمومة، والعرق، والدين أو

المعتقد، ونوع الجنس، والميل الجنسي. وتقدم الأدلة أيضاً فيما يتعلق بالأشخاص المستضعفين مثل ملتزمي اللجوء، والمقيمين أو المحتجزين في مؤسسات عامة وخاصة، بمن فيهم الأطفال المودعون لدى الأسر الحاضنة والمشردون^(١٦).

١٨- وتعكف وكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية، بناءً على تجربتها في إجراء استقصاءات شعبية في مجال حقوق الإنسان، على إجراء أول استقصاء على صعيد الاتحاد الأوروبي بشأن الحقوق الأساسية بغرض جمع بيانات الاتجاهات القابلة للمقارنة والمتعلقة بتجارب الشعوب مع الحقوق في أرض الواقع، وآراء هذه الشعوب بشأن حماية الحقوق وإعمالها. وسيتناول الاستقصاء أسئلة أساسية لفهم تجارب السكان المختلفة مع الحقوق باعتبارها "حقوقاً يومية" منها مثلاً أسئلة بشأن استخدام تكنولوجيا المعلومات وحماية البيانات، والمعاملة على قدم المساواة فيما يتعلق بالحصول على مختلف السلع والخدمات، وحقوق المستهلك، ومعرفة الجهات التي يجب الاتصال بها للتماس حلّ لانتهاك أحد الحقوق، مثل هيئات المساواة والسلطات المعنية بحماية البيانات^(١٧).

١٩- وقد تنطوي مهمة تقييم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لا سيما باتباع سياسات وبرامج لهذا الغرض، على تحديات بالنسبة إلى الدول لأسباب مختلفة، وهي:

(أ) احتمال افتقار الموظفين المدنيين إلى المعرفة والتدريب الضروريين لربط الأعمال الفوري والتدريجي لهذه الحقوق بمجالات عملهم المحددة؛

(ب) احتمال غياب العمل المنسق داخل مختلف السلطات وفيما بينها؛

(ج) احتمال تجميع البيانات على نحو يحول دون إجراء تقييم دقيق لمختلف مكونات هذه الحقوق؛

(د) احتمال تداخل مسؤوليات السلطات واختصاصاتها و/أو عدم تحديدها على نحو جيّد^(١٨).

٢٠- وفي عام ٢٠١١، شرعت البرتغال، بالاعتماد على إطار المفوضية لمؤشرات حقوق الإنسان، في وضع مؤشرات وطنية لحقوق الإنسان من خلال اللجنة الوطنية البرتغالية لحقوق الإنسان، وهي الآلية الوطنية لمتابعة مسائل حقوق الإنسان وتقديم التقارير بشأنها. وتستخدم المؤشرات لقياس وتقييم نتائج السياسات الوطنية لحقوق الإنسان وتقديم تقارير بشأنها إلى آليات

(١٦) انظر "Human Rights Measurement Framework: Prototype panels, indicator set and evidence base" (وثيقة متاحة على الموقع www.equalityhumanrights.com/about-us/our-work/human-rights/human-rights-measurement-framework)؛ و *Is Britain Fairer? The State of Equality and Human Rights 2015* (وثيقة متاحة على الموقع www.equalityhumanrights.com/about-us/our-work/key-projects/britain-fairer-0).

(١٧) انظر الاستقصاء المتعلق بالحقوق الأساسية (<http://fra.europa.eu/en/project/2015/fundamental-rights-survey>).

(١٨) انظر تقرير المقررة الخاصة المعنية بالسكن اللائق باعتباره عنصراً من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب وبالحق في عدم التمييز في هذا السياق، مع التركيز على مسؤوليات الحكومات المحلية وشبه الوطنية

الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومتابعة توصيات هذه الآليات. وقد وُضعت مؤشرات بشأن الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية يمكن بلوغه؛ وحق الفرد في الحرية والأمن؛ والحق في التعليم؛ والوقاية من العنف ضد المرأة ومكافحته. ويجري حالياً وضع مؤشرات بشأن الحق في عدم التمييز والمساواة والحق في السكن اللائق^(١٩).

٢١- وأنشأت باراغواي منبراً إلكترونياً يُدعى "سيمور" لرصد تنفيذ توصيات الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان^(٢٠). وهذا المنبر هو نتاج عمل مشترك بين مؤسسات تشمل هيئات حكومية تابعة للسلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، ومكتب المدعي العام، وأمانة المظالم، ومكتب الدفاع العام ومنظمات المجتمع المدني. وأُضفى انخراط حوالي ٢٨ وزارة حكومية ومؤسسة عامة في إنشاء المنبر إلى تحسين إدراج نهج قائم على حقوق الإنسان في السياسات وخطط العمل السنوية. ويكمن أحد أهداف إنشاء المنبر أيضاً في تأكيد تقديم معلومات عامة من قبل مسؤولين رفيعي المستوى، ومن ثم زيادة التزامهم السياسي تجاه العمل المتعلق بحقوق الإنسان. وتتيح هذه الأداة روابط إلى المؤشرات قصد المساعدة في تقييم تنفيذ التوصيات وأثرها.

جيم- تحديد الأولويات واستخدام الموارد المتاحة إلى أقصى حد

٢٢- يتعين مراعاة مسألتي تحديد الأولويات واستخدام الموارد المتاحة إلى أقصى حدّ عند النظر في أعمال حقوق الإنسان، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على وجه الخصوص. ويتعين تحليل مختلف أدوات التمويل وأدوات الميزانية المتاحة للدولة، مثل الميزانيات الوطنية، من أجل تقييم أولويات الحكومة السياسية ومستوى الموارد المتاحة لأعمال الحقوق. ومن ثم، لا بد من وضع المعلومات المجمعة فيما يتعلق بإعمال الحقوق في سياق الإنفاق الحكومي والاستخدام الأكفأ لهذه الموارد.

٢٣- وأعربت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن شواغلها إزاء الانخفاض المستمر خلال العقد الماضي في الموارد المخصصة للقطاعات الاجتماعية، ولا سيما قطاعي الصحة والحماية الاجتماعية، في حين شهدت مخصصات الميزانية للدفاع والأمن العام زيادة كبيرة بلغت ٣٠ في المائة من الإنفاق الحكومي (انظر مثلاً الفقرة ١٦ من الوثيقة E/C.12/COD/CO/4). وفي عام ٢٠٠١، تعهّدت الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بتخصيص ما لا يقل عن ١٥ في المائة من ميزانياتها السنوية لتحسين قطاع الصحة وحثّ المانحين على تعبئة موارد إضافية. ويُستخدم مؤشر "حصة قطاع الصحة من مجموع إنفاق الحكومة بصفتها مصدر تمويل" لمعرفة أي هذه البلدان بلغت هذا الهدف وأيها رفعت أو حقّضت نسبة الإنفاق الحكومي المخصص للصحة^(٢١).

(١٩) انظر www.portugal.gov.pt/pt/ministerios/mne/quero-saber-mais/sobre-o-ministerio/cndh/portuguese-national-human-rights-committee/portuguese-national-human-rights-committee.aspx.

(٢٠) انظر www.mre.gov.py/mdhpy/Buscador/Home.

(٢١) انظر إعلان أبوجا بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل وما يتصل بذلك من أمراض معدية أخرى، وتنفيذ الإعلان، على الرابط الإلكتروني التالي: www.who.int/healthsystems/publications/abuja_declaration/en/.

٢٤- ويشير دستور إكوادور إلى أن سياسات التخطيط والسياسات العامة التي صيغت من خلال نهج تشاركية تنطوي على أهمية كبيرة فيما يتعلق بإعمال حقوق الإنسان وتعزيز المساواة الاجتماعية والتماسك و"العيش الكريم". وفي ضوء ذلك، وضعت قطاعات حكومية مختلفة (بما فيها الأمانة الوطنية للتخطيط والتنمية، ووزارة العدل وحقوق الإنسان والدين، والمعهد الوطني للإحصاءات وتعداد السكان) وأمانة المظالم الوطنية ومختلف منظمات المجتمع المدني مجموعة من مؤشرات حقوق الإنسان ونفذتها. ويهدف النظام إلى دعم إدراج حقوق الإنسان في عمليات التخطيط الوطنية ومتابعة توصيات الاستعراض الدوري الشامل وزيادة قدرات أعضاء الأمانة الوطنية للتخطيط والتنمية ومديري نظام المعلومات الوطني على رصد السياسات العامة وتقييمها من منظور حقوق الإنسان. وتمثل نتيجة أخرى لهذا التعاون المشترك بين المؤسسات في وضع أطلس للفوارق الاجتماعية - الاقتصادية. ويشكّل هذا الأطلس الصادر في عام ٢٠١٣ قاعدة بيانات مبتكرة تحدد الفجوات التي ما تزال تعوق التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في إكوادور. كما يتضمن بيانات مصنّفة، لا سيما على أساس العرق ونوع الجنس والاعتبارات الجنسانية والسن والإقليم، ويضع مؤشرات اجتماعية جديدة لقياس الفقر من منظور متعدد الأبعاد. واستُخدم الأطلس أساساً للاستراتيجية الوطنية للقضاء على الفقر واستُرشد به في تحديث الخطة الإنمائية الوطنية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. ويُتوقع أن يواصل توجيه صياغة السياسات العامة المحددة الأهداف من أجل التصدي لانعدام المساواة^(٢٢).

٢٥- ويمكن تقييم التقدم الذي أحرزته اليونان فيما يتعلق بمكافحة الفقر والإقصاء الاجتماعي من خلال قائمة مؤشرات. وحُدّدت الأهداف من أجل تقليص عدد الأشخاص الأكثر تعرضاً للفقر، بمن فيهم الأطفال والشباب، والعاطلون عن العمل، والمسنون، وأفراد الأسر بوالد واحد. وأعطيت الأولوية لشبكات الأمان الاجتماعي، بطرق منها ضمان الوصول إلى الخدمات الأساسية والرعاية الطبية والسكن والتعليم، من أجل الحد من أثر الأزمة (انظر الوثيقة E/C.12/GRC/2).

ثالثاً - المساءلة

٢٦- يشمل قياس حقوق الإنسان النظر إلى الجهود التي تبذلها الدول لإعمال حقوق الأفراد والجماعات الموجودين على أراضيها أو الخاضعين لسلطتها. ويسمح هذا القياس بمساءلة الدول عن التزاماتها المتعلقة بالسلوك والنتائج.

٢٧- وتوجد أمثلة كثيرة عن التزامات الإبلاغ والرصد. واستُخدمت المعلومات التي جمعتها باراغواي من خلال منبرها الإلكتروني "سيمور" في إعداد التقارير التي تُقدّم إلى آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وفي إعداد الخطط الوطنية وصنع القرارات وممحت لمنظمات المجتمع المدني

(٢٢) انظر www.siderechos.gob.ec/SIDerecho/web/Home.do and Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, "Construcción de Indicadores de Derechos Humanos: Experiencias Regionales" (2013).

برصد حقوق الإنسان^(٢٣). وفي البرازيل، تناقش تقارير الاستعراض الدوري الشامل علناً في مجلس الشيوخ وعادة ما تستخدم اللجنة البرلمانية لحقوق الإنسان وسائط الإعلام وتكنولوجيا المعلومات للإبلاغ عن جهودها المتعلقة بالرصد^(٢٤).

٢٨- وفي أستراليا، تتولى اللجنة البرلمانية المشتركة المعنية بحقوق الإنسان بحث مدى توافق التشريعات مع حقوق الإنسان، والتحقيق في حالات حقوق الإنسان التي يجيئها إليها المدعي العام، وإعداد التقارير للبرلمان. وبذلت بلدان أخرى عديدة جهوداً بما يكفل اضطلاع البرلمانيين بدور في حماية حقوق الإنسان وأن يكون بوسعهم التفاعل بكفاءة مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان^(٢٥).

٢٩- وفي المكسيك، تحدّد المؤسسة الوطنية للإحصاءات والجغرافيا واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مؤشرات لرصد حقوق الإنسان، بما فيها الحق في الصحة والعمل والتعليم، رصدًا أكثر انتظاماً (انظر الفقرة ٨ من الوثيقتين A/HRC/17/24 و Corr.1). وستستخدم هذه المؤشرات لرصد حالة حقوق الإنسان في البلد وأثر السياسات العامة في هذا السياق. ويجري حالياً إنشاء نظام معلومات وطني بشأن حقوق الإنسان وينتظر أن يتيح المؤشرات للجمهور العام.

٣٠- وفي الهند، يهدف قانون المهاتما غاندي الوطني للعمال في الأرياف لعام ٢٠٠٥ إلى توفير أمن العمل من خلال ضمان ١٠٠ يوم عمل مدفوع الأجر في السنة للأسر المعيشية الريفية التي يتطوّر أفرادها لمزاولة أعمال يدوية غير ماهرة. وتتاح المعلومات المتعلقة بتنفيذ القانون على بوابة إلكترونية وهو ما يعزز المساواة. وتضم البوابة معلومات عن نوع العمل المقدم وطول مدته، وبيانات عن المستفيدين مصنفة بحسب عناصر منها الموقع الجغرافي ونوع الجنس والطبقات والقبائل المشمولة^(٢٦).

٣١- وفي نيبال، وجّهت المحكمة العليا أمر امتثال إلى الحكومة وأوعزت إليها أموراً من بينها صياغة استراتيجية وطنية متعلقة بالعمال، وسن قانون متصل بها، وكفالة تخصيص الميزانية الوطنية المناسبة. وشدّدت المحكمة في قرارها على أن التمتع بحقوق الإنسان الأخرى، مثل الحق في الغذاء والتعليم والصحة والحقوق المدنية والسياسية، يتوقف على مستوى التمتع بالحق في العمل والعمال^(٢٧).

(٢٣) انظر www.mre.gov.py/mdhpy/Buscador/Home.

(٢٤) انظر البرنامج الوطني لحقوق الإنسان على الرابط الإلكتروني التالي www.dhnet.org.br/dados/pp/pndh/.

(٢٥) انظر الموقع الإلكتروني لبرلمان أستراليا www.aph.gov.au/joint_humanrights. وللاطلاع على معلومات بشأن العمل الذي تضطلع به الأنظمة البرلمانية في بلدان أخرى فيما يتعلق بحقوق الإنسان، انظر United Nations Development Programme, *Parliaments and Human Rights: A Primer* (2008).

(٢٦) انظر الموقع المخصص لوزارة التنمية الريفية على الرابط الإلكتروني التالي www.nrega.nic.in/netnrega/home.aspx.

(٢٧) انظر *Prem Bahadur Khadka and Others v. Prime Minister and Council of Ministers, as described in the Food and Agriculture Organization, Review of the Legislative Framework and Jurisprudence concerning the Right to Adequate Food in Nepal* (2014). Available from www.fao.org/3/a-i4016e.pdf.

٣٢- وأنشأت حكومة المغرب في عام ٢٠١١ الوفد الوزاري المشترك لحقوق الإنسان. ويعتبر الوفد آلية دائمة لتيسير تقديم التقارير إلى هيئات حقوق الإنسان وتنسيق متابعة توصيات هذه الهيئات. وكُلف الوفد، وفقاً لخطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦، بمهمة التنسيق بين الحكومة وسائر الجهات المعنية، مثل المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجتمع المدني؛ وتعزيز التعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، وفقاً لبرامج الأمم المتحدة القطرية وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛ وضمان احترام آجال تقديم التقارير وتنفيذ التوصيات؛ وضمان متابعة تنفيذ الخطة الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان؛ والمساهمة في إدماج نهج قائم على حقوق الإنسان في البرامج والسياسات الوطنية، بطرق منها تعزيز قدرات الإدارة الوطنية وغيرها من الجهات المعنية، مثل المجلس الوطني لحقوق الإنسان والجامعات والمجتمع المدني. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٤، نظمت المفوضية أول دورة لتدريب المدربين على وضع مؤشرات لقياس مدى امتثال المعايير الدولية لفائدة الجهات المعنية الوطنية الرئيسية. وأنشئت مجموعة أساسية أولية من المدربين الوطنيين لتوجيه الشركاء المحليين فيما يتعلق بوضع مؤشرات تتماشى مع الأولويات المحددة للبلد ومع توصيات المقدمة في إطار الاستعراض الدوري الشامل والإجراءات الخاصة وهيئات المعاهدات (انظر الفقرة ٤٤ من الوثيقة A/HRC/27/41).

٣٣- ووضع وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة خارطة طريق ترمي إلى الأخذ بالإجماع الأفريقي في مجال البيانات، الذي يركز على الإجراءات والمبادرات التي من شأنها أن تساعد في تعزيز وتكملة المبادرات الوطنية المتعلقة بشوكة البيانات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة. ويشمل ذلك سد الثغرات التي تشوب البيانات فيما يتعلق بمسائل رئيسية مثل الحوكمة، والسلام والأمن، والاستدامة البيئية، والاعتبارات الجنسانية، وحقوق الإنسان^(٢٨).

٣٤- ووضع الفريق العامل المعني ببحث التقارير الدورية للدول الأطراف في البروتوكول الإضافي للاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (بروتوكول سان سالفادور) مجموعة من المؤشرات النوعية والكمية لرصد التقدم المحرز في أعمال الحقوق المنصوص عليها في البروتوكول. واستناداً إلى منهجية المفوضية السامية، وضعت مؤشرات بشأن الحق في الصحة والحق في الضمان الاجتماعي والحق في التعليم والحق في العمل والحق في إنشاء نقابات والحق في الغذاء الكافي والحق في بيئة صحية والحق في الاستفادة من فوائد الثقافة. وأدرجت عناصر متقاطعة تشمل الاعتبارات الجنسانية وحقوق شرائح محددة مثل الأطفال والمراهقين والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة. وتغطي المؤشرات أيضاً الحق في التنوع الإثني والثقافي ومشاركة المجتمع المدني في صياغة مقترحات تشريعية وسياسات عامة. وسيستخدم نظام المؤشرات في صياغة التقارير الدورية للدول الأطراف في البروتوكول وتقييم حالات حقوق الإنسان ووضع السياسات^(٢٩).

(٢٨) انظر Africa Data Consensus, adopted by the High-Level Conference on Data Revolution. Available at www.uneca.org/datarevolution.

(٢٩) انظر Organization of American States, "Progress Indicators for Measuring Rights under the Protocol of San Salvador" (second edition).

رابعاً- تحديد الأولويات والتصنيف

٣٥- يشدد تحليل حقوق الإنسان على حماية الفئات الضعيفة والمهمشة وتلك المعرضة للتمييز. وهذا يعني القضاء على التمييز القائم على أيٍّ من الأسباب المحظورة وإعطاء الأولوية لهذه الفئات عند وضع السياسات والبرامج.

٣٦- والقياسات القائمة على متوسط البيانات لا تقيّم على النحو المناسب إعمال حقوق الإنسان من جانب المجموعات المختلفة. وتشدد اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، في توصيتها العامة رقم ٩ (١٩٨٩) المتعلقة بالبيانات الإحصائية عن وضع المرأة، على أهمية استخدام بيانات إحصائية مصنّفة من أجل فهم الحالة الحقيقية للمرأة. وأدرجت بلدان عديدة البعد الجنساني، وهي تدرج بُعد حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة على نحو متزايد في عملها الإحصائي، وتقدم الإحصاءات والمؤشرات الجنسانية بانتظام^(٣٠).

٣٧- وعندما تصنّف المؤشرات على نحو مناسب فإنها تساعد على تحديد أنماط التهميش والتمييز المحتملين. وتساعد هذه المؤشرات على إبراز الفئات التي يمكن أن تعاني من ثغرات محددة في الحماية بسبب سياسات ربما بدت محايدة للوهلة الأولى.

٣٨- وفي المغرب، اعتمد نهج تحليلي جديد في طبعة عام ٢٠١٢ لتقرير الميزانية الجنسانية، وهو نهج يقوم على التحليل الجنساني للميزانيات من منظور حقوق الإنسان:

يستند هذا النهج التحليلي إلى مبدأ مؤداه أن جميع سياسات وبرامج التنمية تسعى إلى ضمان احترام وإعمال حقوق الإنسان المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهكذا تشكل معايير ومبادئ حقوق الإنسان أبرز المعايير الموجهة لعملية تخطيط التنمية في كل القطاعات وفي جميع مراحل عملية التخطيط، وذلك بالاستناد إلى المؤشرات المتعلقة بمياكل وإجراءات ونتائج الأقاليم الستة والعشرين المعنية (انظر الحاشية ٣ من الفقرة ١٢ من الوثيقة E/C.12/MAR/4).

٣٩- ويكتسي مبدأ التحديد الذاتي للهوية أهمية بالنسبة لجمع البيانات وتحليل الإحصاءات. ويقتضي هذا المبدأ ضرورة امتلاك الناس القدرة على التحديد الذاتي للهوية باعتبارهم أفراداً في مجموعة معينة عندما يطرح عليهم سؤال يتطلب منهم تقديم معلومات شخصية حساسة، في سياقات منها جمع البيانات المتصلة بقياس الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مثل الاستقصاءات الصحية للسكان أو الدراسات الاستقصائية المتعددة المؤشرات. وتذكر اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري بوضوح، في توصيتها العامة رقم ٨ (١٩٩٠) بشأن الانتماء إلى فئة عرقية أو إثنية على أساس التحديد الذاتي للهوية، أن هذا التحديد للهوية يكون، إذا لم

(٣٠) انظر <http://unstats.un.org/unsd/gender/default.html>.

يوجد ما يبرر خلاف ذلك، قائماً على أساس التحديد الذاتي للهوية من قبل الفرد المعني. وتكشف تجربة المكتب الأسترالي للإحصاءات فيما يتعلق باستخدام مبدأ التحديد الذاتي للهوية من أجل تعداد السكان الأصليين أن اعتماد سياسة اجتماعية مكرّسة وطرح أسئلة بشأن هوية الشعوب الأصلية عنصران أساسيان في عملية جمع البيانات. وينبغي أن يفهم الأشخاص المشمولون بالاستقصاء الكيفية التي ستستخدم بها البيانات وفوائد المساهمة في جمع البيانات^(٣١).

٤٠- وبينما طرأ تحسّن كبير في جمع البيانات وتحليلها في مجال الهجرة في السنوات الأخيرة، ما زالت سياسة الهجرة تصاغ في غالب الأحيان دون الاستناد إلى أي بيانات على الإطلاق. وقلّما تدلّ البيانات المتعلقة بمخزونات الهجرة وتدفعات المهاجرين على ظروفهم من حيث التمتع بحقوق الإنسان، بما في ذلك حصولهم على الرعاية الصحية والتعليم والتمتع بظروف عيش وعمل ملائمة. ولا تأخذ المعلومات المتاحة للمهاجرين غير الشرعيين بعين الاعتبار في الغالب. وفي المكسيك، وُضعت مجموعة من المؤشرات ضمن برامج تابعة للخطة الإنمائية الوطنية وهي مؤشرات متصلة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمهاجرين. وفي هذا السياق، يجري استخدام مجموعة من مؤشرات حقوق الإنسان بشأن حقوق المهاجرين في الصحة والتعليم والعمل اللائق، ووضعها مفوضية حقوق الإنسان بالتعاون مع شركاء الأمم المتحدة والمجتمع المدني. وأظهرت مشاورات وطنية لتقييم وتحسين هذه المؤشرات بالتعاون مع مجموعة واسعة من الجهات المعنية أن إتاحة بيانات مصنّفة خاصة بالمهاجرين أمر ممكن. وانبثقت عن هذه المشاورات اقتراحات عملية بشأن مصادر البيانات الموجودة والثغرات الموجودة في جمع البيانات، بما في ذلك الحاجة إلى إنشاء نظام معلومات وطني بشأن الهجرة، وهو النظام الجاري إنشاؤه حالياً.

خامساً- مشاركة عامة الناس والجهات ذات المصلحة، لا سيما في التصميم والجمع والتحليل وما يلحق ذلك من صنع للقرارات

٤١- إن قياس حقوق الإنسان قياساً ناجحاً بما يدعم خطة السياسات من أجل التحول الحقيقي أمر يتعذر تحقيقه على الوجه الأكمل من دون مشاركة الأشخاص المعنيين والتشاور معهم. وينبغي أن يشكل مبدأ التشاور والمشاركة، باعتباره مبدأ شاملاً لحقوق الإنسان في عمليات القياس، أساس تصميم المنهجية وجمع البيانات وتحليل النتائج وتكييف السياسات والبرامج وتحديد الأولويات فيما يتعلق بالموارد.

٤٢- واعتمدت جنوب أفريقيا أسلوب الرصد الذي يركّز على المواطنين، وهو يستند إلى ما يلي:

تجارب المواطنين مع أداء الحكومة من أجل تحسين المساءلة العامة وتقديم الخدمات. ويشدد النهج على بناء قدرات المواطنين والموظفين الرسميين على حد سواء عند نقطة تقديم الخدمات من أجل '١' رصد تجربة المواطنين مع تقديم الخدمات، و'٢' تحليل

(٣١) انظر Tahu Kukutai and Maggie Walter, "Recognition and indigenizing official statistics: reflections from

.Aotearoa New Zealand and Australia", *Statistical Journal of the IAOS*, vol. 31, No. 2, 2015, pp. 317-326

المعلومات المستخلصة من هذه التجارب، و'٣' اتخاذ إجراءات تحسينية، و'٤' التواصل مع جميع الجهات ذات المصلحة^(٣٢).

٤٣ - ووقّعت وزارة العدل والمعهد الوطني للإحصاءات في دولة بوليفيا المتعددة القوميات اتفاقاً لوضع مؤشرات حقوق الإنسان على أساس مشترك بالاعتماد على منهجية مفوضية حقوق الإنسان. وأدرجت مسألة وضع المؤشرات في الإحصاءات الرسمية التي يعدها المعهد الوطني للإحصاءات بانتظام. ووضعت دولة بوليفيا المتعددة القوميات مؤشرات متصلة بستة حقوق ذات أولوية، هي الغذاء والتعليم والصحة والعمالة والسكن وحقوق المرأة في عيش حياة خالية من العنف. ويجري وضع مؤشرات إضافية بشأن الحق في عيش حياة خالية من الاتجار والحق في الماء الصالح للشرب ومرافق الصرف الصحي والحق في اللجوء إلى العدالة وفي محاكمة عادلة. ووضعت المؤشرات بمشاركة المؤسسات العامة ومنظمات المجتمع المدني وهي تُستخدم حالياً لمواءمة السياسات العامة مع توصيات آليات حقوق الإنسان الدولية. وتتاح المؤشرات والشروط والبيانات ذات الصلة على موقع إلكتروني مخصص لهذا الغرض، وهو ما يسمح بوصول عموم الناس إلى المؤشرات ومتابعة عمل اللجنة التوجيهية وتزويده بالإسهامات^(٣٣).

٤٤ - وبحسب مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، فإن "التعداد التشاركي هو عملية لجمع البيانات يشترك في تصميمها وتنفيذها إلى حد كبير الأشخاص المشمولون بالاستقصاء"^(٣٤). وقد يشكل جمع البيانات من قبل المجتمعات المحلية طريقة فعالة لتمكينها وإشراكها في حوار بناء مع السلطات. ففي حالة إنشاء سكة قطار في الفلبين، أدركت جمعية أحياء ماغالانس الحاجة إلى معلومات موثوقة للتفاوض بشأن إعادة التوطين أو بدائل الإبعاد. وأجرت الجمعية استقصاء وجمعت المعلومات بغرض وضع قائمة رئيسية بأسماء السكان المحليين. وأجرت الحكومة بدورها استقصاءً وحددت الأشخاص الذين يمكن إدراجهم في برنامج إعادة التوطين:

وعندما التقى الطرفان للتفاوض، شكلت القائمة الرئيسية التي أعدها المجتمع المحلي مصدراً ثميناً للمعلومات الصالحة للمقارنة مع قائمة الأسماء التي أعدها الحكومة. وقد وُجدت فوارق عديدة بين القائمتين: فقائمة الحكومة لم تتضمن حوالي ثلث السكان الذين تضمنتهم قائمة الجمعية، أي: الأسر التي تتألف من نساء، والعمال الموسميون والمسنون، والنساء اللواتي انفصلن عن أزواجهن. وتشمل الجماعات الحضرية الفقيرة العديد من المقيمين بغير زواج رسمي، لذا فإن إدراج اسم الرجل وحده في القائمة شكّل خطراً كبيراً على قريناتهم غير المتزوجات.

(٣٢) انظر www.dpme.gov.za/keyfocusareas/cbmSite/Pages/default.aspx.

(٣٣) انظر www.ine.gob.bo/indicadoresddhh/ National Institute of Statistics of the Plurinational State of Bolivia.

(٣٤) انظر برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، "Count me in: surveying for tenure security and urban land management" (2010), p. 7.

وأخيراً، وافقت الحكومة على أن تدرج الأشخاص غير المشمولين بقائمتها في الخطة على أن يقدموا وثائق تدعم مطالبهم. وأفضى الحوار بين الدولة والمجتمع المحلي أيضاً إلى تحسين التمتع بعدد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية^(٣٥).

سادساً- الاستقلالية في جميع مراحل العملية وصنع القرارات بصورة مشروعة

٤٥- قد تكون عملية تصميم منهجيات القياس وتفسير النتائج متحيّزة لأسباب سياسية أو غيرها من الأسباب. ولذلك، يتعين الحفاظ على مشروعية عملية القياس والقرارات المترتبة عليها من خلال توفير ضمانات تكفل الاستقلالية والموضوعية.

٤٦- وإن توفر الاستقلالية المهنية والكفاءة العلمية والنزاهة لدى الوكالات الإحصائية أمر حاسم لكي تكسب الإحصاءات الرسمية ثقة عموم الناس. وتشمل الممارسات الجيدة في مجال الحفاظ على استقلالية الوكالات الإحصائية ما يلي: (أ) وجود قوانين أو أحكام رسمية بشأن الاستقلالية المهنية للوكالات الإحصائية؛ و(ب) وجود إجراءات توظيف شفافة؛ و(ج) تجميع الإحصاءات والإجراءات التي وضعت في منأى عن أي تدخل سياسي^(٣٦).

٤٧- وفي فنلندا، أمرت وزارة العدل بإجراء تقييم خارجي لخطة عملها الوطنية الأولى بشأن الحقوق الأساسية وحقوق الإنسان (٢٠١٢-٢٠١٣). ويخضع تنفيذ هذه الخطة لرصد مستقل تتولاه شبكة حكومية تتألف من موظفي اتصال معنيين بالحقوق الأساسية وحقوق الإنسان ووفد حقوق الإنسان، وهو هيئة يمثل أعضاؤها عدداً كبيراً من الفاعلين في مجال حقوق الإنسان في البلد. ووُضعت مؤشرات حقوق الإنسان لرصد تنفيذ سياسات الحقوق الأساسية وحقوق الإنسان ولتقديم التقارير إلى الآليات الدولية لحقوق الإنسان^(٣٧).

٤٨- وفي عام ٢٠١٣، أطلقت حكومة أوغندا رؤية أوغندا لعام ٢٠٤٠، وهي عبارة عن إطار وطني شامل للتخطيط يعتبر حقوق الإنسان شرطاً أساسياً للتنمية. وقد وُضعت الرؤية من قبل السلطة الوطنية للتخطيط بالتشاور مع جهات معنية وطنية أخرى وشركاء وطنيين آخرين. ووفقاً لهذه الرؤية، تكفل الحكومة إدراج النهج الإنمائي القائم على حقوق الإنسان في السياسات والتشريعات والخطط والبرامج. ومن أجل تعزيز إدماج حقوق الإنسان في الخطط وتحديد المؤشرات وتنقيحها،

(٣٥) المرجع نفسه، الصفحة ٥٣.

(٣٦) للاطلاع على الممارسات الجيدة الأخرى، انظر الأمم المتحدة، "مبادئ الأمم المتحدة الأساسية للإحصاءات الرسمية: المبادئ التوجيهية للتنفيذ" (٢٠١٥)، متاح على الرابط الإلكتروني التالي: <http://unstats.un.org/unsd/dnss/gp/impguide.aspx>. ويمكن الحصول على أمثلة عن الممارسات الجيدة للبلدان فيما يتعلق بتنفيذ المبدأ الأساسي للإحصاءات الرسمية من قاعدة البيانات التي جمعتها وحدة الإحصاءات على الرابط الإلكتروني التالي: <http://unstats.un.org/unsd/dnss/gp/searchgp.aspx>.

(٣٧) انظر Finland, National Action Plan on Fundamental and Human Rights (2012-2013). Available at www.ohchr.org/EN/Issues/PlansActions/Pages/PlansofActionIndex.aspx; Finland, Human Rights Report 2014 and www.ihmisoiikeuskeskus.fi/in-english/what-we-do/monitoring-of-the-implementation.

نُظِّم تدريب لفائدة موظفي التخطيط وكبار الموظفين الإداريين وموظفي شؤون التنمية المجتمعية والسكان في عدد من المقاطعات والقطاعات المواضيعية. ونُظِّمَت حلقات دراسية تشاورية شاملة على المستوى الإقليمي لتمكين قادة الحكومات المحلية من معالجة أولوياتهم وشواغلهم في مجال حقوق الإنسان وكفالة إدماجها في الخطة الإنمائية الوطنية الثانية الممتدة لخمس سنوات^(٣٨).

٤٩ - وتركز بعض منهجيات القياس على الآثار السلبية للقوانين والسياسات والبرامج ومشاريع التنمية المتعلقة بإعمال حقوق الإنسان. وتقدم هذه القياسات وقائع وأرقام ومن ثم تساعد على تحديد أو قياس كمية التأثيرات السلبية أو كلاهما معا على الأفراد والجماعات وتدعو إلى تغيير الإجراءات الحكومية.

٥٠ - وفي سياق التنمية، يمكن أن ينطوي عدد من المنهجيات على أهمية خاصة. وتشكل عمليات تقييم أثر حقوق الإنسان مثلاً أدوات "لبحث السياسات والتشريعات والبرامج والمشاريع ولقياس أثرها على حقوق الإنسان"^(٣٩). وتحلل هذه العمليات أثر تدخل ما على حقوق الإنسان لفئة سكانية ما، وتستخدم في ذلك بصفة عامة مؤشرات وعناصر أخرى لتحليل البيانات. وبالمثل، تكشف بعض البحوث، في حالة الأنشطة التجارية، أن الشركات عموماً لا تحدّد أو تفهم أو تجمع المجموعة الكاملة للتكاليف المرتبطة بالاختلاف مع الجماعات المستضيفة أو بالتصادم معها. وكشفت أساليب قياس الكمية التكاليف المالية لهذه الأوضاع بالنسبة إلى الشركات والدول^(٤٠).

٥١ - ويمكن أن تكون عمليات تقييم أثر الإبعاد أداة قوية لتقييم التكاليف الحقيقية لبعض المشاريع. وفي حالات عديدة، فإن حساب الخسارة على مستوى الدخل والأصول نتيجة إبعاد المجتمعات المحلية يفوق بكثير توقعات خطة إعادة التوطين. ففي أيار/مايو ٢٠٠٢، على سبيل المثال، كان سكان عدد من المجتمعات المحلية التي تعيش على ضفاف نهر سورابايا في إندونيسيا مهددين بالإبعاد من قبل حكومة المقاطعة. وبمساعدة منظمات غير حكومية، جمعت هذه المجتمعات معلومات عن الخسائر المترتبة على عملية الإبعاد من حيث الأصول الاجتماعية والاقتصادية والمادية. وبحسب التقييم قُدِّرَت الخسائر بين ٢٣٨ و ٢٨٦ مليون روبية إندونيسية في حين أن ميزانية الحكومة خصصت لعملية إعادة التوطين ٤٠ مليون روبية إندونيسية. وعلاوة على ذلك:

خلُصَت الدراسة إلى أن هذه المجتمعات مستقرة وتستثمر بمستويات عالية في سكنها ومرافقها؛ وتتسم بمستويات عالية من تراكم رؤوس المال وتنقل الأموال المتأتية من الأنشطة الاقتصادية غير المنظمة في المستوطنات؛ وبمستويات مقبولة نسبياً من فرص

(٣٨) انظر Uganda Vision 2040، الصفحة ١٠٨. وثيقة متاحة على الموقع التالي: <http://npa.ug/uganda-vision-2040/>.

(٣٩) انظر Nordic Trust Fund and World Bank, *Human Rights Impact Assessments: A Review of the Literature*, Difference with Other Forms of Assessment and Relevance for Development (2013), p. ix.

(٤٠) انظر Rachel Davis and Daniel M. Franks, "Costs of company-community conflict in the extractive sector", Corporate Social Responsibility Initiative Report No. 66 (Cambridge, Massachusetts, Harvard Kennedy School, 2014).

الاستفادة من البنية التحتية والخدمات، فيما عدا قنوات الصرف وخدمات الصرف الصحي المناسبة والطرق المعبّدة^(٤١).

وأيدت هذه المعلومات التخلي عن خطط إعادة توطين المجتمعات المحلية والاضطلاع بدلاً من ذلك بعملية تحديد، وهو ما أثر بدوره تأثيراً إيجابياً في حقوقها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية^(٤٢).

سابعاً- الحق في المعلومات والشفافية في جميع مراحل العملية، بما في ذلك احترام المواعيد، والنشر، ومدى التوافر، وإمكانية الوصول

٥٢- ينبغي أن تقدم نماذج القياس معلومات شفافة ومتاحة بشأن ما يُستخدم من تعاريف ومنهجيات وأسس منطقية وأساليب حساب ومصادر بيانات ومستويات تصنيف ومدى دورية العملية والقيود المفروضة.

٥٣- وبانتهاء عمل اللجنة المعنية بالفقر، أنشأت حكومة هونغ كونغ، الصين، فرقة عمل معنية بالفقر في عام ٢٠٠٧. وكُلِّفت فرقة العمل التي يرأسها وزير العمل والرفاه الاجتماعي برصد تنفيذ توصيات اللجنة المعنية بالفقر وتنسيق جهود المكونات الحكومية الرامية إلى حل المشاكل المتصلة بالفقر. وقامت فرقة العمل على وجه الخصوص باعتماد ٢٤ مؤشراً متعدد الأبعاد فيما يتعلق بالفقر، وهي مؤشرات أوصت بها اللجنة لرصد حالة الفقر في مجملها:

من بين مؤشرات الفقر الأربعة والعشرين، تستند ١٨ منها إلى دورة الحياة، تشمل الأطفال والشباب والأشخاص العاملين والبالغين والمسنين، في حين أن المؤشرات الستة الأخرى تستند إلى السياق الاجتماعي وتعكس التفاوت في حالة الفقر بين المقاطعات. وتسمح هذه المؤشرات برصد حالة الفقر في هونغ كونغ من زوايا مختلفة وتحديد احتياجات مختلف الفئات والأفراد المحرومين في مختلف المقاطعات. وتشكل هذه المؤشرات أساس صياغة سياسات مساعدة المحتاجين وتقييمها. وتحديث هذه المؤشرات بانتظام وتتاح لعموم الناس. (انظر الفقرة ١١-٢٢ من الوثيقة E/C.12/CHN-HKG/3).

٥٤- ووضعت اسكتلندا في المملكة المتحدة فيديوهات إعلامية بشأن خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان، بما في ذلك أفلام قصيرة بشأن الكيفية التي تحسن بها حقوق الإنسان صحة الناس ورفاههم، ونشرتها في وسائل الإعلام. كما يسمح موقع إلكتروني مخصص بالوصول بسهولة إلى المعلومات المتعلقة بوضع خطة العمل وكذا المعلومات المتعلقة بالمؤشرات المعتمدة والتنفيذ والرصد^(٤٣).

(٤١) انظر OHCHR and UN-Habitat, "Losing your home: assessing the impact of eviction" (2011), p. 45.

(٤٢) المرجع نفسه، الفصل ٣-٥-٢.

(٤٣) انظر الوثيقة Scottish National Human Rights Action Plan for Human Rights، متاحة الموقع التالي:

www.scottishhumanrights.com/actionplan

٥٥- وفي المكسيك، وضعت المحكمة العليا للإقليم الاتحادي ومفوضية حقوق الإنسان في عام ٢٠١٠ مؤشرات بشأن الحق في محاكمة عادلة. وأتاحت المحكمة هذه المؤشرات الجمهور العام وحصلت في عام ٢٠١٢ على جائزة وطنية بشأن الابتكار في إتاحة وصول عامة الناس إلى المعلومات^(٤٤).

٥٦- ويشمل الحق في المعلومات الوصول إلى البيانات والطرائق المستخدمة لجمعها. وعندما يستند قانون الحق في المعلومات وقانون حرية المعلومات إلى عدد من المبادئ^(٤٥) فإنهما قد يساعدان في مراقبة قياس حقوق الإنسان على الصعيد الوطني.

٥٧- ويستخدم أصحاب الحقوق مؤشرات للمطالبة بحقوقهم ورصد التزامات الدول بتصحيح أوضاعهم. وبالتعاون مع منظمات المجتمع المدني، وضع سكان مجتمع الأبراج السبعة في أيرلندا الشمالية بالمملكة المتحدة ستة مؤشرات، بما فيها مؤشرات للعمليات والنتائج، لدعم ما يدعونه من أن حقهم في السكن اللائق قد انتهك. وتعهّد وزير التنمية الاجتماعية بتحسين ظروف سكّهم من خلال تطبيق المقاييس التي اقترحتها المجموعة، بينما تسهر المجموعة بانتظام على رصد تنفيذ تلك الالتزامات باستخدام المؤشرات المذكورة آنفاً^(٤٦). وفي هذه العملية، حدد أصحاب الحقوق أنفسهم أكثر المؤشرات ارتباطاً بمطالباتهم وجمعوا البيانات ذات الصلة، بما فيها معلومات حصلوا عليها بواسطة قانون حرية المعلومات.

ثامناً- السرية والضمانات الأخرى، بما فيها حقوق الإنسان، والمعايير الأخلاقية والإحصائية

٥٨- يقتضي جمع البيانات واستخدامها وتحليلها عدداً من ضمانات حقوق الإنسان والضمانات الأخلاقية^(٤٧). فعلى سبيل المثال، لا بد من تصنيف البيانات بغية تحديد الأنماط الموجودة أو الممكنة فيما يتعلق بالتمييز في التمتع بالحقوق المعنية. بيد أن جمع البيانات وتحليلها

(٤٤) انظر [www.poderjudicialdf.gob.mx/es/PJDF/Indicadores and estadistica.tsjdf.gob.mx/portal/docs/seminario1/Indicadores-Derechos-Humanos.pdf](http://www.poderjudicialdf.gob.mx/es/PJDF/Indicadores%20and%20estadistica.tsjdf.gob.mx/portal/docs/seminario1/Indicadores-Derechos-Humanos.pdf). and http://www.infodf.org.mx/web/index.php?option=com_content&task=view&id=1151&Itemid=999.

(٤٥) ستشمل هذه المبادئ الكشف عن أقصى حد من المعلومات والالتزام بنشر العناصر الرئيسية، وتشجيع انفتاح الحكومة وعقد اجتماعات الهيئات العامة علناً، وحصر نطاق الاستثناءات من الوصول إلى المعلومات حصراً صارماً، وتجهيز طلبات المعلومات بصورة سريعة ونزيهة وإخضاع أي رفض لها لمراجعة مستقلة، وإتاحة الوصول إلى المعلومات بتكلفة متيسرة، وحماية الأشخاص الذين ينشرون معلومات عن الأفعال غير المشروعة (المبلغون عن المخالفات). انظر Toby Mendel, *Freedom of Information: A Comparative Legal Survey*, second edition (Paris, UNESCO, 2008).

(٤٦) انظر Seven Towers Monitoring Group, "Fourth report on progress of human rights indicators", 2009. وثيقة متاحة على الموقع التالي: www.pprproject.org/index.php?option=com_content&task=view&id=22&Itemid=33.

(٤٧) انظر the Declaration of Professional Ethics adopted by the International Statistical Institute in 2010. وثيقة متاحة على الموقع التالي: www.isi-web.org/.

من دون ضمانات مدروسة، يمكن أن يجعل هذا التصنيف سبباً في إيذاء بعض الفئات بطرق منها تأييد الوصم والتمييز.

٥٩- وينص المبدأ الأول من المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية التي أقرتها الجمعية العامة، على أن الإحصاءات الرسمية توفر عنصراً لا غنى عنه في نظام معلومات مجتمع ديمقراطي، إذ تزود الحكومة والاقتصاد وعامة الناس ببيانات عن الحالة الاقتصادية والديمقراطية والاجتماعية والبيئية. وفي هذا الصدد، ينبغي للوكالات الإحصائية الرسمية تجميع إحصاءات رسمية تستوفي معيار المنفعة العملية وإتاحتها بنزاهة لإعمال حق المواطنين في الحصول على المعلومات العامة (انظر قرار الجمعية العامة ٦٨/٢٦١).

٦٠- ويقتضي إعمال الحق في الحصول على المعلومات العامة في الواقع العملي إتاحة المعلومات الإحصائية المفيدة للجمهور العام في الوقت المناسب وبلغة وصيغة متيسرتين مع مراعاة الاعتبارات المهمة كمستويات معرفة القراءة والكتابة والسن والإعاقة واللغة والخلفية الثقافية.

٦١- ويجب إقامة توازن بين الحصول على المعلومات والحق في الخصوصية وحماية البيانات. فينبغي أن تكون البيانات الفردية المجمعة سرية للغاية وأن تستخدم حصراً للأغراض الإحصائية، وأن تكون هذه العملية منظمة بقانون. وينبغي أن تتولى هيئة وطنية مستقلة لديها الصلاحيات المناسبة لضمان الامتثال مراقبة حماية البيانات في جميع مراحل الجمع والتجهيز والتخزين. وبلغاريا (عن طريق لجنة حماية البيانات الشخصية) ورومانيا (عن طريق هيئة الإشراف الوطنية المعنية بتجهيز البيانات الشخصية) مثالان لبلدان أنشأت هيئة من هذا القبيل^(٤٨).

٦٢- ولكي تشكل المبادئ المذكورة أعلاه ضمانات فعالة لا بد أن يكون انتهاكها قابلاً للطعن الإداري أو القضائي أو كلاهما معاً.

تاسعاً- الاستنتاجات والتوصيات

٦٣- لقد جرى في هذا التقرير، بالاستعانة بمجموعة من الممارسات والتجارب، تسليط الضوء على عدد من المتطلبات اللازمة لقياس مدى إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتشمل تلك المتطلبات ضرورة:

(أ) الربط بوضوح بين التزامات حقوق الإنسان والعمليات المنفذة لإعمالها ونتائج تلك العمليات؛

(٤٨) انظر www.cdpd.bg/en/ and www.dataprotection.ro/ وللاطلاع على قائمة بأسماء بلدان أوروبية أخرى في الاتحاد الأوروبي أنشأت هيئات لحماية البيانات، انظر http://ec.europa.eu/justice/data-protection/bodies/authorities/eu/index_en.htm.

- (ب) تمييز وتقييم عناصر الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يكون أعمالها تدريجياً، فضلاً عن الالتزامات ذات الأثر الفوري، والالتزامات الأساسية؛
- (ج) إدراج تحليل للأولويات ولمدى استخدام الدولة أقصى قدر من الموارد المتاحة؛
- (د) إرشاد عمليات صنع القرار الحكومية وإدخال تعديلات، عند اللزوم، على السياسات والبرامج الجارية؛
- (هـ) السماح بمحاسبة المسؤولين وتوفير سبل الانتصاف لأصحاب الحقوق؛
- (و) الشفافية والخضوع للتدقيق العام والتيسر للجميع؛
- (ز) السماح بتحليل الحرمان من الحقوق والثغرات التي تعتري المساواة وعدم التمييز بالاستناد إلى بيانات مصنفة؛
- (ح) الارتكاز على مبدأ ترابط حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتقسيم والسماح بإقامة صلات بين مختلف الحقوق؛
- (ط) إشراك الأفراد والمجموعات والجهات المعنية الأخرى في المشاورات وفي جميع مراحل العملية بما فيها تصميم البيانات وجمعها وتحليلها وجميع عمليات صنع القرار اللاحقة؛
- (ي) الاسترشاد بالضمانات، بما فيها السرية، وبمعايير حقوق الإنسان والمعايير الأخلاقية والإحصائية؛
- (ك) الحفاظ على الاستقلالية والتحرر من التدخل والضغط السياسي والفساد، لضمان المصدقية والثقة في عملية القياس ذاتها، وفي ما يليها من تعديلات تجريها السلطات.
- ٦٤- وينبغي لجميع الدول أن تنفذ في أقرب وقت ممكن، في ضوء التزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان، نظم قياس لحقوق الإنسان تتسم بالشفافية والمسؤولية وتقوم على المشاركة، وتشمل مؤشرات ومقاييس خاصة بالأفراد والجماعات الموجودين في إقليمها أو الخاضعين لولايتها. وفي هذا السياق، تشكل مؤشرات حقوق الإنسان أدوات أساسية لسد الفجوة بين التنمية والحوكمة وأطر حقوق الإنسان.
- ٦٥- واستخدام الإحصاءات الاجتماعية - الاقتصادية وحدها لا يكفي لقياس مدى أعمال حقوق الإنسان، خاصة إذا لم تكن مجمعة على النحو المناسب ومحللة في ضوء معايير حقوق الإنسان. ولا بد من الانتقال من إحصاءات بسيطة غير مفسرة وغير مدرجة في سياقها على النحو المناسب إلى معايير، وتحديدًا إلى معايير حقوق الإنسان. ويجب أن تكون المعلومات المستمدة من المؤشرات مستندة بصورة منهجية إلى معايير حقوق الإنسان وأن تستخدم بفعالية لتعزيز حقوق الإنسان وقياسها.

٦٦- وتتيح الدعوة إلى القيام بثورة بيانات من أجل التنمية المستدامة في سياق جدول أعمال التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ فرصة غير مسبقة لقياس مدى إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. بيد أنه يمكن أن يشير ذلك أيضاً تحديات لحقوق الإنسان إن لم تأخذ بنهج قائم على حقوق الإنسان إزاء البيانات والإحصاءات. وينبغي أن تشمل عناصر ذلك النهج، كما نوقش في هذا التقرير، المشاركة الفعلية وجمع البيانات وتصنيفها بحسب فئات السكان والتوصيف الذاتي والخصوصية والشفافية والمساءلة^(٤٩).

٦٧- وينبغي ألا يُنظر إلى قياس حقوق الإنسان على أنها عملية من الأعلى إلى الأسفل. فيجب أن يكون أصحاب الحقوق والجهات الفاعلة في المجتمع المدني قادرين على تقديم بياناتهم الخاصة بهم وبلورة أدوات قياس خاصة بهم من أجل مساءلة الدول.

٦٨- ويقتضي قياس حقوق الإنسان بناء القدرات وتبادل الممارسات وإقامة شراكات بين الكيانات غير المعتادة على العمل معاً مثل مكاتب الإحصاءات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني ومؤسسات حقوق الإنسان.

٦٩- وينبغي استخدام قياسات حقوق الإنسان ومؤشراتها على نحو منهجي في سياق تفاعل الدولة مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، بما فيها هيئات المعاهدات والاستعراض الدوري الشامل. وسيؤدي ذلك إلى تحسين أساس الحوار الموضوعي والبناء المتعلق بتقييم حقوق الإنسان وتطورها على المستوى الوطني. وفي هذا السياق، يشكل إطار المفوضية الخاص بمؤشرات حقوق الإنسان، الذي أوصت به الآليات الدولية لحقوق الإنسان، أداة رئيسية^(٥٠).

(٤٩) وضعت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مذكرة توجيهية بشأن اعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء البيانات، انظر www.ohchr.org/Documents/Issues/HRIndicators/GuidanceNoteonApproachtoData.pdf.

(٥٠) طلب عدد متزايد من الدول والجهات المعنية الوطنية دعم مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان للاضطلاع بأنشطة بناء القدرات وكذا دعمها التقني في هذا المجال، بما فيها ألبانيا، وأوزبكستان، وتوغو، وتونس، وشيلي، وصربيا، وطاجيكستان، وغابون، وغواتيمالا، والفلبين، وقيرغيزستان، وكازاخستان، وكوت ديفوار، ومصر، والمغرب، والمملكة المتحدة.